مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة **٤٠٦٧** (استئناف ١)

الجمعة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيرغييف
	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فونسيكا
	الصين	السيد تشن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سودربيرغ

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

9986452

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، يا سيدي الرئيس، على المبادرة التي اتخذتموها لتنظيم هذه الجلسة. ونحن ممتنون أيضا للسيد فول على عرضه المفيد جدا.

إن الحالة في بوروندي مصدر لقلق وفد بلادي. ورغم الوقت والطاقة الكبيرين اللذين استثمرهما المجتمع الدولي للعثور على حل سلمي للصراع، لا يزال يتعين إحراز تقدم كبير.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للراحل مواليمو جوليوس نيريري على دوره المتفوق ومساهمته التي لا تقدر في عملية أروشا. وبوفاة مواليمو نيريري واستئناف أعمال القتال، يبدو أن الأطراف البوروندية باتت أبعد ما تكون عن السلام. وهكذا فإن هناك حاجة ملحة لمضاعفة الجهود بقصد إنقاذ عملية السلام الواهنة.

وكخطوة أولى، ينبغي تسمية ميسر في أقرب وقت ممكن لمواصلة العمل الذي بدأه مواليمو نيريري. وينبغي أن يكون الميسر الجديد شخصا ذا مكانة عالية أخلاقيا وسياسيا. وأن رئيس دولة أفريقية سابق تقبله الأطراف البوروندية يكون الاختيار المثالي.

ونلاحظ باهتمام شديد أن الأطراف المعنية تنظر بالفعل في بعض الشخصيات وأن هذه الشخصيات سوف تناقش في مؤتمر القمة القادم لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. ونحن نشجعها، بالتشاور مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية، على الوصول إلى اتفاق على الميسر في أسرع وقت ممكن.

لقد أحرزت عملية أروشا، من خلال لجانها، تقدما في كثير من المجالات. وتنبغي مواصلة أعمال هذه اللجان. ولا يسعنا أن نبدأ العملية من جديد تماما. ومن رأينا أنه ينبغي أن نعتمد على ما تحقق بالفعل بدلا من أن نرجع إلى البداية، ولا سيما في هذا الوقت الذي يُستهدف المزيد والمزيد من المدنيين.

ويفاقم من هذه الحالة أنه حتى موظفي الشؤون الإنسانية والأمم المتحدة لم يسلموا. وهذه الحالة غير مقبولة للمجتمع الدولي. فنحن غاضبون من الأفعال الهمجية والكريهة التي ترتكب ضد المدنيين، المحليين والدوليين على السواء. وهكذا فإننا ندين الهجوم في روتانا وجميع الهجمات الموجهة ضد غير المسلحين وغير المقاتلين. ونحن نطالب السلطات في بوروندي بالتحقيق في هذه الحوادث ومقاضاة المسؤولين عنها إلى أبعد ما يذهب إليه القانون.

ويجب أن نؤكد أن من مسؤولية كل حكومة ضمان حماية مواطنيها. ونحن ندرك جوانب قلق حكومة بوروندي ولكننا نخشى ألا يكون وضع الناس في المخيمات بعيدا عن ديارهم هو أفضل الحلول. ونحن ندرك بالفعل التقييدات التي تواجهها الحكومة، ولكنه قد توجد بدائل أفضل. وبعد أن استمعنا هذا الصباح من الممثل الدائم لبوروندي أن هذا التدبير ليس سوى تدبير مؤقت، وهدأت مخاوفنا الآن ونتطلع إلى العودة المبكرة للأسرة المعنية إلى ديارها.

إن الحالة الإنسانية في البلد تتدهور بسرعة كبيرة. كما أن الأعمال القتالية لا تساعد على تهدئة الحالة. ومع الاتجاه الحديث لشن هجمات محسوبة ضد موظفي المساعدة الإنسانية، تتقلص بشدة طرائق تقديم المساعدات الإنسانية. ونحن نحث جميع الجهات على ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل موظفي المساعدة الإنسانية.

ووجود المقاتلين في مخيمات اللاجئين هو أيضا مصدر قلق بالغ لنا. والحالة التعيسة هذه مسؤولة بقدر كبير عن الأخبار المتعلقة بأعمال الإعدام العديدة. ويجب على جميع المعنيين احترام الصفة المدنية لمخيمات اللاجئين.

والتقرير الأخير بشأن حالة الأغذية في بوروندي يدعو إلى الكآبة. ويخشى من ألا يكون الموسم القادم أحسن حالا. وهكذا فإن مساعدات الإغاثة تمس الحاجة إليها لتفادي أزمة إنسانية وشيكة.

وفي موازاة ذلك، فإن مما يثير قلق وفدي ملاحظته أن الحالة الاقتصادية تستمر في التدهور رغم رفع الجزاءات المفروضة على بوروندي. ويؤيد وفدي من صميم قلبه التوسع في المساعدات المقدمة إلى حكومة بوروندي، وهكذا فإننا نناشد مجتمع المانحين استئناف تقديم المساعدات إلى بوروندي في أقرب وقت ممكن.

ولا يمكن إنكار أن الحرب الأهلية الحالية في بوروندي تعوق التنمية الاقتصادية. ويجب أن يفهم المتقاتلون هذه الحقيقة ويوقفوا تعريض شعبهم لمزيد من المعاناة. ويجب عليهم العمل معا والتخلي عن أسلحتهم والتفاوض بصورة حقيقية وبحسن نية من أجل تسوية نهائية. ومن شأن هذا أن يكون بمثابة تحية طيبة لذكرى مواليمو نيريري. وبهذه الطريقة لن تكون جهوده

قد ذهبت سدى. ونأمل أن تتعقل الأطراف البوروندية وتلبي نداء بقية المجتمع الدولي.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة وهذه المناقشة المفتوحة. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للمعلومات الشاملة التي قدمها سفير بوروندي إلينا هذا الصباح.

ونحن نثني على الجهود التي يضطلع بها الأمين العام في التنسيق مع بلدان المنطقة لإحياء عملية أروشا للسلام. ولا تزال الحالة في بوروندي تسبب القلق الشديد للمجتمع الدولي، باعتبار أنها تمثل تهديدا رئيسيا للسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ويوفر التقرير الذي قدمه قبل أيام قليلة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد سرجيو فييرا دي ميلو صورة واضحة لحالة إنسانية مأساوية. ولا يمكن إيجاد حل دائم للأزمة في بوروندي إلا عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية. ونؤكد من جديد دعمنا لجهود القادة الأفارقة لتحقيق حل تفاوضي لهذا الصراع.

إن عملية أروشا للسلام أداة هامة لتشجيع الحوار السياسي في بوروندي، وينبغي أن تستمر في تلقي الدعم القوي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونحن نأسف لأن الوسيط الراحل لعملية أروشا، مواليمو جوليوس نيريري، لا يستطيع بعد الآن أن يقدم مساهماته القيِّمة في محادثات السلام، ونتطلع إلى تعيين خلفه في الوقت المناسب. والسلام في منطقة البحيرات الكبرى سيكون أفضل تحية لكفاحه الملهم من أجل العدالة والتنمية في أفريقيا.

ونحن نأسف لأعمال العنف المرتكبة ضد موظفي المساعدة الإنسانية في بوروندي وقتل اثنين من موظفي الأمم المتحدة للمساعدة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وفي ضوء الاندلاع الأخير لأعمال العنف، يجب أن تقف الأمم المتحدة على استعداد للرد على زيادة التدهور في الحالة الإنسانية. ويجب أن تحجم جميع الأطراف المعنية عن جميع أعمال العنف وتلزم أنفسها بدون تأخير بحوار سياسي عريض القاعدة بقصد تهيئة الظروف المؤدية إلى المصالحة الوطنية والديمقراطية وحكم القانون. وينبغي للمجتمع الدولي من ناحيته أن يكون على استعداد لتوفير الدعم لعملية السلم وتقديم المساعدة لإعادة تأهيل البلاد بعد ذلك.

وأود أن أشير إلى أنه في آذار/مارس ١٩٩٦، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) طلب إلى الأمين العام أن يكثف الاستعدادات لعقد مؤتمر إقليمي يعني بالسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ليتناول مسائل الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى مسألة السلم والأمن في تلك المنطقة. ولسوء الطالع، عندما تدهورت الحالة الأمنية في المنطقة لم يكن من الممكن إجراء المشاورات اللازمة لعقد مثل هذا المؤتمر.

وما برحنا نؤيد هذا الاقتراح باعتبار أن عقد مثل هذا المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من شأنه أن يسهم في البحث عن حلول شاملة للمشاكل التي تؤثر على المنطقة كلها، مثل الفقر والركود الاقتصادي، والاتجار بالسلاح وتدفق اللاجئين واستمرار العنف.

ونتطلع إلى التقرير المتعلق بزيارة وكيل الأمين العام برندرغاست إلى بلدان المنطقة. ونأمل أن يوفر تقريره الأساس لتدخل أكبر في بوروندي من جانب الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد إنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم سيدي على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة لتناول الحالة في بوروندي. هذه الحالة لم تؤد إلى زعزعة الوضع في البلد بأكمله فحسب ولكن آثارها تجاوزت حدوده. وفي هذا السياق نعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد السيد ابراهيما فال على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا.

إن منطقة البحيرات الكبرى تحيط بها مشاكل عديدة تحتاج إلى الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي وإلى جهوده ودعمه. ونشعر بقلق عميق لتزايد العنف وعدم الاستقرار في بوروندي. ونشعر بالقلق أيضا لمحنة اللاجئين الذين يفرون من القتال المستمر بين قوات المتمردين والقوات الحكومية.

ومن المثبط للهمة أن نعرف أن المدنيين الأبرياء هم الضحايا الرئيسيون لهذا الصراع. فإنهم يجبرون على الفرار من ديارهم ابتغاء للأمان أو يجبرون على التجمع في مخيمات حيث الظروف الإنسانية مروعة وحيث لا يوجد مأوى كاف أو إمدادات مياه. ويزيد الأمر سوءا أن

بعض هذه المخيمات لا يسمح فيها بدخول المنظمات الإنسانية.

إننا نحيي ذكرى الراحل جوليوس نيريري على القيادة التي وفرها والجهود التي لم تكل التي بذلها لإحضار الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ولا يمكننا إلا أن نعترف بالدور الذي تضطلع به جمهورية تنزانيا المتحدة في عملية السلم في بوروندي. والواقع أن تنزانيا وفرت الضيافة لكثير من اللاجئين البورونديين، كما فعلت لكثير من الناميبيين عندما كانوا يحاربون من أجل استقلال بلادهم. واليوم ما فتئت تنزانيا وهي من أقل البلدان نموا، تقوم بدور المضيف لحوالي ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ من بوروندي. ولا تزال تنزانيا تتحمل هذا العبء على الرغم من مواردها المحدودة. ونأمل أن تستمر في الاضطلاع بدور إيجابي في المفاوضات.

ونشجع الأطراف في بوروندي على أن يستمروا بجدية في المفاوضات حتى يتم التوصل إلى حل سلمي للنزاع المدني في البلاد. وندعو الذين لم يشاركوا في العملية إلى الانضمام إليها حتى يتحقق السلم لشعب بوروندي وفي السياق نفسه، من المهم أن يتوقف القتال حتى تتركز جميع الجهود على تحقيق تسوية تفاوضية. ونأسف أسفا عميقا لأنه قد لا يكون من الممكن التوصل إلى هذه التسوية قبل نهاية العام ولكن يحدونا الأمل في أن يتحقق ذلك في وقت مبكر في الألفية الجديدة. وإننا نشجع الأطراف على أن تحسم مسألة الخلف للرئيس السابق نيريري وذلك لشغل الفراغ الذي سببه موته المفاجئ والسماح بتحرك عملية السلم إلى الأمام ووضع حد لمعاناة شعب بوروندي.

واسمحوا لي أن أؤكد أن تضمين شعب بوروندي كله، بصرف النظر عن انتماءاته العرقية، في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلم في بوروندي. ويقع على كاهل شعب بوروندي أن يتحلى بالشجاعة والإرادة اللازمتين لتعزيز التكيف والقبول المشتركين. والمجتمع الدولي لا يسعه إلا أن يساعد فحسب.

وندعو مجتمع المانحين إلى أن يواصل تقديم الدعم إلى مفاوضات أروشا وأن يوفر الموارد والمساعدة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية للسكان المحتاجين إلى هذه المساعدة.

وتدين ناميبيا قتل اثنين من موظفي الأمم المتحدة غير المحليين في مقاطعة روتانا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، الأمر الذي أدى إلى تعليق الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونأمل أن تستأنف هذه الأنشطة بعد أن تسمح الظروف الأمنية بذلك. وبالإضافة إلى ذلك من المهم أن تجري تحقيقات لمعرفة القتلة وتقديمهم إلى العدالة.

ونشكر الأمين العام على إرسال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى بوروندي وإلى بلدان أخرى داخل المنطقة وخارجها للتشاور مع زعماء هذه البلدان بشأن الحالة في هذا البلد، كما نشكره على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في المساعدة في عملية السلم ونتطلع إلى نتائج هذه الزيارة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): سيدي، يود وفدي أن يقدم لكم الشكر لتفضلكم بتنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في بوروندي.

من المؤسف أن بعض الأطراف في بوروندي استغلت الفراغ الناشئ عن الموت المفجع لمواليمبو جوليوس نيريري الوسيط في المحادثات بين البورونديين وخرقت وقف إطلاق النار واستأنفت الحرب الأهلية. إن وفد غابون يدين هذا الاتجاه ويحث الذين تغلب عليهم اليأس ودفعهم إلى استخدام القوة، على أن يعودوا فورا إلى طريق التفاوض والحوار. وفي راينا أن هذه الوسائل يمكن أن تؤدي إلى تسوية دائمة للأزمة التي لا تهز أركان بوروندي وحدها، ولكن منطقة البحيرات الكبرى كلها. لذلك ما برح وفدي يرى أن التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا من شأنه أن يعزز أيضا حسم الحالة في بوروندي.

ونطلب إلى جميع المشاركين في عملية السلم في بوروندي أن يتوصلوا في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق بشأن اختيار وسيط جديد. وأن تشارك عن كثب جميع الأطراف في بوروندي في السعي إلى السلم.

والواقع أن التجربة بينت لنا أن الذين نعتبرهم فصائل صغيرة ليس لها أي سلطة في التأثير على مجرى الأحداث هم غالبا السبب الأساسي في مشاكل انعدام الأمن والاستقرار التي تعطل الإدارة العادية لعملية السلم.

وفي هذا الصدد يكرر وفد غابون إدانته لقتل موظفي المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في مقاطعة روتانا. ونرحب بقيام حكومة بوروندي بالتحقيق للبحث عن مرتكبي هذا العمل وتقديمهم للمحاكمة.

إن دورة العنف التي استؤنفت في بوروندي تثير قلقا خطيرا لأنها تزيد من عدد الضحايا، وبخاصة الضحايا من الأطفال والنساء، وتتسبب في تدفق عدد كبير من اللاجئين إلى البلدان المجاورة. ونحن نحث إخواننا في بوروندي على أن يحولوا الالتزام الذي التزموا به رسميا في أروشا في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ من خلال توقيعهم على الإعلان بعد أول جولة من المفاوضات، إلى حقيقة واقعة. وقد جاء في الإعلان ما يلي:

"إدراكا منا لمسؤوليتنا التاريخية، لدينا قناعة واحدة مؤداها أننا مدينون للشعب البوروندي والأجيال الحالية والقادمة بتهيئة مناخ من السلام الدائم في بلدنا وبإنهاء حلقة العنف المستمرة والتناحر بين الإخوان الذي ظلت بوروندي تعاني منه لفترة طويلة؛

"وإدراكا منا لمعاناة شعبنا، عقدنا العزم على ممارسة القيادة المسؤولة على الصعيدين الفردي والجماعي، بغية إنهاء حالة المعاناة هذه، وتهيئة الفرصة للتعايش السلمي على أساس القيم الديمقراطية وقيم الأمن للجميع". (S/1998/562، المرفق الأول، الصفحة ٣)

والتصرف بأي شكل آخر سيوفر ذرائع لأولئك الذين ما زالوا يقاومون الانضمام إلى الجهود التي تبذلها الحكومة والشعب في بوروندي من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤكد تقرير الأمين العام المؤرخ في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن أسباب الصراع والنهوض بالسلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، على الحاجة إلى تقديم المعونة والمساعدة الكبيرة إلى البلدان التي تدور فيها الصراعات. ويمكن لحالة الفقر وحالة عدم تحقيق التنمية اللتين عليها أن تتحملهما في كثير من الأحيان أن تضر بالجهود التي تبذل من أجل عودة السلم والاستقرار إلى البلدان المعنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غابون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشيد وفدي، سيدي الرئيس، بعقدكم هذه الجلسة المفتوحة للمجلس للنظر في الحالة في بوروندي. ونحن نعتقد أن مشاركة هذا العدد الكبير من أعضاء المنظمة سيسهم إيجابيا في تعزيز عملية نظر المجلس في هذا الموضوع.

ونحن نقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم الأمين العام المساعد إبراهيما فول عن الحالة الراهنة في بوروندي. ومما يؤسفنا أننا علمنا من السيد فول ومن مصادر أخرى أن الحالة على الجبهات السياسية والاقتصادية والإنسانية ما زالت بالغة السوء والازعاج. ومن ثم، فمن الأهمية البالغة أن يضاعف المجلس جهوده لكي يدفع إلى الأمام عملية السلام ولكي يشجع الأحزاب البوروندية على العمل معا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة. ونأمل أن توفر جلسة المجلس المفتوحة اليوم القوة الدافعة اللازمة لهذه الجهود.

إن وفدي على اقتناع بأنه لن يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع في بوروندي من خلال الوسائل العسكرية. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق الطريق المسدود الذي وصل إليه الحوار السياسي في الوقت الراهن. ونحن نحث المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الإقليمية، على مواصلة الحفز على بذل الجهود الرامية إلى الجمع بين الأطراف لوضع حد للقتال ولتحقيق مصالحة وطنية دائمة في بوروندي. وينبغي أن يشجع البورونديون على البحث عن حل دائم لصراعهم المفجع حول طاولة المفاوضات بدلا من البحث عنه في جبهة القتال.

وماليزيا، مثل غيرها من أعضاء المجلس، تؤيد تماما مبادرات القادة الإقليميين ومنظمة الوحدة الأفريقية لمساعدة بوروندي على التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع. ونحن نرحب بأخذ أفريقيا بزمام المبادرة مع اقتناعنا بأن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أيضا أدوارا حيوية مماثلة. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بجهود الوساطة التي بذلها دون كلل رئيس تنزانيا السابق الراحل، المعلم جوليوس نيريري، الذي ترك موته المفاجئ فراغا ينبغي ملؤه في أقرب وقت ممكن لكي لا نفقد الزخم الذي ولدته الجهود التي بذلها دون كلل المعلم الراحل. ومن ثم، فمن الضروري أن تسفر المشاورات الراهنة فيما بين القادة في المنطقة بشأن العثور على

ميسِّر جديد عن قرار في وقت مبكر. وإن للوقت أهمية جوهرية. بيد أن مما له أهمية مماثلة، أن نعثر على شخص له ما كان للمعلم الراحل من طاقة وقدرة على التفاني ومكانة - شخص يمكن أن تحترمه الأحزاب وتثق به.

ونحن نعتقد أن عملية سلام أروشا لا تزال تشكل أكثر السبل سلامة لتحقيق السلم الدائم. ومن المؤسف أن نسمع عن الاستقطاب الذي نشأ فيما بين الأحزاب البوروندية، وإننا نحثها على ألا تفقد الثقة بعملية أروشا. ونؤمن بأن من الممكن التغلب على العقبات رغم أنها عقبات كبيرة، وينبغي أن تتاح كل فرص النجاح لجهود الوساطة التي سيبذلها الميسِّر الجديد، إذ أنها تمثل الفرصة الأكثر واقعية لمواصلة الحوار فيما بين الجهات الفاعلة الأساسية. وينبغي ألا نسمح بتوقف الزخم باتجاه تحقيق السلم، وهو الزخم الذي ولد خلال المراحل الأولى من عملية سلام أروشا.

ونلاحظ بقلق عميق أن مثلما هو الحال بالنسبة للعديد من الصراعات الأخرى، فإن الضحايا السيئي الحظ في الصراع في بوروندي هم المدنيون الأبرياء الذين اشركوا في الصراع على كره منهم. وحالة الأمن المتدهورة التي سادت في أعقاب تصعيد العنف في المناطق الريفية قد أسفرت عن تشريد واسع النطاق للسكان وعن وقف اضطراري للمساعدة الإنسانية. ورغم ضرورة بذل المجتمع الدولي كل جهد لحل هذا الصراع على المستوى السياسي - والدبلوماسي، هناك حاجة ملحة لأن نكفل تقديم المساعدة الإنسانية المتواصلة إلى السكان المتضررين لكي تتجنب حدوث المزيد من المصاعب والخسائر في الأرواح. والحالة على الجبهة الاقتصادية تثير أيضا قلقا خطيرا، فإن التوقعات المبكرة بتحسن الاقتصاد بعد رفع الحصار الاقتصادي الذي كانت تفرضه الدول المجاورة لبوروندي، لم تتحقق، وهو ما يرجع أساسا إلى استمرار العنف وعدم الأمن.

ومن الضروري أن يتاح دون عائق تقديم المساعدة الإنسانية إذا ما كان للحالة في بوروندي أن تستقر، وزيادة عدد المشردين ستكون لها آثار خطيرة على السلم والأمن في جميع أرجاء منطقة البحيرات الكبرى. ومنع حدوث ذلك، ينبغي أن يشكل إحدى الأولويات الكبرى للمجتمع الدولي. وماليزيا تدين الاعتداء على البعثة الإنسانية في محافظة روتانا بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر والذي أسفر عن الموت المفجع لاثنين من ممثلي وكالات الأمم المتحدة. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة بوروندي بشأن إجراء تحقيق شامل عن الحادث ومحاكمة المسؤولين عنه بعد ذلك.

وينبغي التغاضي عن المصالح الطائفية الضيقة الأفق لصالح المصالح الأوسع نطاقا وشواغل الشعب البوروندي بأكمله. ومن غير الممكن أن يسمح المجتمع الدولي بعد الآن بمواصلة ارتكاب أعمال العنف الطائش دون عقاب. وينبغي مساءلة الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني عن الجرائم التي يرتكبونها ضد الإنسانية. ونلاحظ أيضا أن السيل الأخير من الاعتداءات على المدنيين قد أدى إلى قيام حكومة بوروندي بإعادة توطين قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ ١ شخص في معسكرات لإعادة تجميعهم، وفقا لما أكده الأمين العام المساعد فول خلال إحاطته الإعلامية القصيرة. ورغم أن مما حدا على اتخاذ هذه التدابير الجذرية اعتبارات السلامة والأمن وأنها قد تكون قد أسفرت عن تحسن في الحالة الأمنية، فإننا نحث على تأمين كامل وتوفير كاف لاحتياجات ورفاهية الأشخاص الذين أودعوا في هذه المعسكرات. وعلى أي حال، ينبغي أن يسمح لهم بأن يعودوا إلى قراهم وديارهم في أقرب وقت ممكن.

وختاما، يود وفدي أن يؤكد أن مسؤولية إنهاء الصراع تقع على عاتق الشعب البوروندي ذاته، وبخاصة قادته. إن الالتزام السياسي الحقيقي للقادة أمر ضروري إذا ما كان لعملية الحوار السياسي أن تنجح. وندعو جميع البورونديين إلى وضع حد لخلافاتهم الإثنية والفصائلية من أجل المصلحة الكبرى لبلدهم. وينبغي أن يغتنموا الفرصة التي تتيحها عملية أروشا وأن يبدأوا بأداء مهمة إعادة بناء دولة موحدة في ظل دستور يحظى بأكبر قدر ممكن من الدعم. وينبغي أن تلهمهم ذكرى العديد من البورونديين الذين لقيوا حتفهم وذكرى المعلم نيريري وجهوده لكي يحققوا النجاح.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): قبل عام، عندما انضمت هولندا إلى هذا المجلس، كان يشار إلى بوروندي كثيرا بأنها وميض ضوء في منطقة صراع أكثر إظلاما. ورفعت عنها الجزاءات الإقليمية بعد ذلك. وكان من المتوقع أن تسفر عملية أروشا للسلام بنهاية هذا العام عن تسوية شاملة.

واليوم، لا يسعني إلا أن أعرب عن قلق هولندا البالغ بشأن الحالة الراهنة في بوروندي. لقد استولت القوات المتطرفة على مواقع جديدة، وفي هذا الجو قتل مؤخرا اثنان من موظفي الأمم المتحدة، كان أحدهما مواطنا

هولنديا. ومرتكبو أعمال القتل هذه يجب أن يقدموا إلى العدالة.

ووسط هذه الظروف الأمنية المتدهورة، تزداد الحالة الإنسانية سوءا. ونحن نطالب جميع الأطراف باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة. ويجب أن يحترم حياد وعدم انحياز المساعدة الإنسانية ويجب اتخاذ كل ما يلزم لضمان سلامة الذين يوصلون هذه المساعدة.

وبينما نقدر أن أي حالة أمنية متدهورة قد تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية، لا نعتقد أن إعادة تجميع سكان الريف بالقوة استجابة مقبولة. وعلى أية حال، نود أن نذكر السلطات المعنية بأنه بمقتضى هذه السياسة، تتحمل حكومة بوروندي المسؤولية الكاملة عن سلامة ورفاه الذين أعيد تجميعهم رغم إرادتهم.

إن وفاة الرئيس نيريري التي جاءت في غير أوانها، وما تلا ذلك من انقطاع عملية أروشا للسلام، لم تكن لتحدث في وقت أسوأ من هذا. فعملية أروشا للسلام يجب أن تستأنف بأسرع وقت ممكن. ونأمل أن تتمكن الأطراف المعنية قريبا من تحديد خليفة للسيد نيريري حتى يمكن تجنب حدوث فراغ خطير. ويجب على جميع الأطراف أن تبذل جهودها نحو استئناف المفاوضات في وقت مبكر. وهولندا على استعداد لمواصلة تأييدها لعملية أروشا للسلام.

والحالة في بوروندي مدعاة قلق واسع بسبب نتائجها الخطيرة المحتملة على المنطقة كلها. وعملية أروشا وعملية لوساكا متداخلتان: وكل منهما تعتمد على نجاح الأخرى. ولا أمل في السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا لم تتوفر آفاق الاستقرار القائم على المصالحة في البلدان المجاورة لها من ناحية الشرق.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن هولندا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا لسلوفينيا.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام المساعد السيد إبراهيم فول لإحاطته الإعلامية اليوم. إن إحاطته الإعلامية وسائر المعلومات التي نتلقاها تبين أن هذه المناقشة جاءت في وقتها تماما.

تتصف حالة بوروندي بأنها أزمة سياسية خطيرة تدور فيها مأساة إنسانية. فلقد علمنا بوجود ٠٠٠ ١٠ لاجئ منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر. وهو عدد لا بد أن يضاف إلى ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ في تنزانيا، وحوالي ٠٠٠ ٨٠٠ مشرد داخليا في بوروندي. والتقارير التي نتلقاها من منظمة الأمم المتحدة للطفولة تتكلم عن حالة صحية للأطفال آخذة في التدهور بشكل سريع. وأحد الأدلة هو أنه بين ٢٨٧ مركزا صحيا بالكاد تقدم خدمات صحية أساسية، أغلق ٣٠ مركزا منها. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، سيصبح الوضع أكثر سوءا. ومن ثم، هناك ما يبرر القول إن هذه المناقشة جاءت في وقتها، وأن هذه المأساة لا بد من وقفها.

ومناقشة اليوم المفتوحة يمكن اعتبارها أيضا أنها جاءت في وقتها لأنها فرصة أمام مجلس الأمن ليؤكد تأييده لعملية أروشا للسلام. وقد عبَّر كل المتكلمين عصر اليوم وهذا الصباح عن الأسف لرحيل مواليمو جوليوس نيريري وهو أمر مؤسف وجاء في غير وقته. وكان نيريري الوسيط لعملية أروشا للسلام. ولقد قال السفير فان والصم أن عديدين منا كانت لديهم توقعات عند بداية العام بأن تكتمل عملية السلام في أروشا بنهاية هذا العام، والآن نحن نعرف أن ذلك الهدف لن يتحقق. وبات من الواضح الآن أن جهود السلام من أجل استعادة الحكم الدستوري وتعزيز السلام والمصالحة لا بد أن تستمر العام القادم.

إن تعيين وسيط جديد مهمة ذات أهمية حاسمة، ونحن نتشاطر الشعور بخيبة الأمل لأن التعيين أجل مرة أخرى. وإننا نعتقد أن هذه مهمة لها أولوية ولا بد من القيام بها بقوة. علاوة على ذلك، نعتقد أنه من الأساسي أن تعطى جميع الأطراف الفرصة وأن تشارك. وأي اتفاق سلام لا يحظى بتأييد جميع العناصر الفاعلة في بوروندي سيكون لا معنى له وربما لن يكون مقبولا من جميع السكان.

وهناك مشكلة أساسية أخرى من الضروري ذكرها، وقد ذكرها الجميع في المناقشة اليوم، هي مشكلة سلامة وأمن الأفراد الدوليين. والأحداث المحزنة التي وقعت يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عندما علمنا عن الاعتداء على بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات التي كانت تزور مخيما للمشردين في إقليم روتانا بالقرب من الحدود مع تنزانيا، بينت مدى هشاشة وخطورة الحالة في البلد، ومدى استمرار العنف. ونحن نعتقد أنه يجب بذل كل الجهود لتقديم مرتكبي الحادث إلى المحاكمة واعتبار هذا الحادث المأساوي دليلا آخر على ضرورة إعادة دعم عملية السلام في أروشا.

إن المشاكل كثيرة وهي مخيفة، ويجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على رد التصدي لها. ونأمل أن توفر لنا زيارة وكيل الأمين العام، السيد كيران بريندير غاست معلومات جديدة، وأفكارا ومقترحات جديدة بشأن كيفية مساهمة المجلس في الجهود الشاملة وكيفية دعم الأمم المتحدة جهود المنظمات الإقليمية. ونأمل أن يكون المجلس مستعدا، ليس لمتابعة الأحداث فحسب، وإنما أيضا للتصرف عند الضرورة وتقديم المقترحات والتوصيات عند اللزوم.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل فنلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاريانن (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص بوروندي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن ليختنشتاين، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

برسالتنا اليوم إلى مجلس الأمن، نريد أن نعبر عن قلقنا البالغ بشأن خطى التقدم البطيئة في عملية السلام، وأن نشجب التدهور في الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في بوروندي وآثارها الإقليمية. وهذه التطورات تتطلب مشاركة أكثر نشاطا من جانب المجتمع الدولي والزعماء في المنطقة وينبغي لنا أن ندعم بوروندي وشعبها. ونحن نتطلع إلى إمكانية تقديم وكيل الأمين العام بريندير غاست توصيات عندما يعود من مهمته إلى المنطقة.

لقد كان أملنا أن يشهد هذا العام إبرام اتفاق سلام عام في بوروندي. ولكن لم يكن هذا ما حدث للأسف. فالحالة الراهنة تتناقض تماما مع ما كانت عليه قبل عام واحد حينما اعتبر المجتمع الدولي بوروندي مثالا طيبا لعملية سلام في منطقة البحيرات الكبرى.

وكانت وفاة فخامة المعلم جوليوس نيريري نكسة كبيرة لعملية سلام أروشا. والاتحاد الأوروبي يعترف بدوره المحوري بوصفه الوسيط الذي عمل بلا كلل من أجل السلام والمصالحة. لقد افتقدناه كثيرا. ومع هذا فالاتحاد الأوروبي يعتبر أن من الأهمية بمكان أن تستمر المباحثات بينما يجري الاتفاق على وسيط جديد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالأخبار التي مفادها أن الزعماء الإقليميين على وشك مناقشة مستقبل عملية السلام في بوروندي. ويحث الاتحاد جميع الأطراف المعنية على أن تتوصل سريعا الى اتفاق لاختيار وسيط جديد ولتحديد شكل المناقشات. ويرى الاتحاد الأوروبي أن استمرار عملية السلام يجب أن تستند الى ما أحرز بالفعل من تقدم ونتائج في أروشا. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن الحكومة البوروندية أعلنت رسميا التزامها بالعملية.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده للمفاوضات الداخلية ولعملية سلام أروشا، باعتبارهما من العناصر الأساسية في السعي للتوصل الى حل مستدام للأزمة البوروندية. ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع حركات التمرد البوروندية على الانضمام الى عملية سلام أروشا بحيث تختار الأطراف مسار المفاوضات بدلا من مسار العنف والصراع. والاتحاد مقتنع بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري ولا يمكن تحقيق سلام دائم في بوروندي إلا من خلال تسوية تفاوضية.

ويأسف الاتحاد الأوروبي أشد الأسف لتجدد اندلاع العنف العشوائي في بوروندي، الذي يظل ضحاياه الرئيسيون هم شعب ذلك البلد. ونحن نطالب من جديد جميع الأطراف البوروندية والجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة الى أن تنهي على الفور جميع أعمال العنف في بوروندي. ويحث الاتحاد الأوروبي على كفالة حيدة مخيمات اللاجئين في المنطقة. ويدعو الدول في المنطقة الى الامتناع عن استخدام أراضيها في شن هجمات على الدول المجاورة.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة استهداف السكان المدنيين بمن فيهم اللاجئون والمنظمات الإنسانية. فمعظم الضحايا في المعارك بين القوات المسلحة والمتمردين هم النساء والأطفال والمسنون. ويساور الاتحاد الأوروبي غضب بوجه خاص إزاء الاعتداءات على البعثة الإنسانية في إقليم روتانا في تشرين الأول/أكتوبر. وقد صدم بسبب المذبحة التي قتل فيها عدة أفراد من تلك البعثة ومن البورونديين والأجانب، ومن بينهم ممثلان لوكالتين للأمم المتحدة. ونطالب بتقديم مرتكبي هذه المذبحة الى العدالة. فقد تعطلت بشدة قدرة المجتمع الإنساني على توزيع المعونات بسبب العنف.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن انزعاجه الشديد لأنه نتيجة لاندلاع العنف الأخير ارتفع عدد اللاجئين والمشردين ارتفاعا مذهلا وعرض للخطر أرواح ورفاه قسم كبير من السكان، وخاصة أكثر الفئات ضعفا. كما تشرد أكثر من ١,١ مليون شخص من البوروندييين منذ بداية الصراع في عام ١٩٩٣. والاتحاد الأوروبي قلق بوجه خاص لعمليات الإبعاد القسري الأخيرة التي قام بها الجيش البوروندي لقرابة ٠٠٠ ٣٠٠ من المدنيين في الريف حول بوجمبورا. ونحن نشجب انتهاكات حقوق الإنسان وإزهاق الأرواح البشرية وتدمير الممتلكات التي كانت سمة لهذه العملية. ونأسف للآلام والمعاناة التي تعرض لها السكان المدنيون خلال نقلهم القسري الى مناطق التجميع. ويطالب الاتحاد الأوروبي حكومة بوروندي بوقف سياسة الإبعاد القسري والسماح بعودة الناس الى ديارهم بأسرع وقت ممكن. وفي غضون ذلك يحث الحكومة على أن توفر للناس ظروف الإيواء الصحية والمؤقتة المحسنة.

إن الصورة القاتمة التي رسمتها المنظمات الإنسانية في بوروندي، تقترن بإنذار بأن الحالة سوف تسوء. ويحذر المجتمع الإنساني من أن مستويات سوء التغذية الآخذة في الارتفاع، ولا سيما بين الأطفال، وخطر انتشار الأوبئة الذي يساعد عليه نقص المرافق الصحية ومياه الشرب النقية، أمور تهدد السكان بشكل عام.

ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد ندائه الى جميع الأطراف باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبالتعاون مع المنظمات الإنسانية في تقديم المساعدة الغوثية الطارئة وفي حماية المدنيين، بغية ضمان سلامة وحرية حركة موظفيها ووصولهم الى السكان المتضررين. ونشير الى أن حكومة بوروندي ضمنت لممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية حرية الوصول الى جميع المخيمات المعنية ليتسنى لهم تقديم المساعدة الإنسانية. ويطالب الاتحاد الأوروبي السلطات البوروندية بتوفير ضمانات أمنية لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، وبمواصلة منح مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي ومراقبيها هذه الضمانات نفسها.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام أيضا وجود خطة لإصلاح النظام القضائي ونظام السجون أعدتها حكومة بوروندي؛ ويرحب باعتماد مدونة للإجراءات الجنائية يبدأ نفاذها في العام المقبل. ويشدد الاتحاد على أهمية مكافحة عمليات الإفلات من العقاب، ويحث حكومة بوروندي على سرعة إجراء التحقيقات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما الانتهاكات التي اشتركت فيها وحدات الجيش، وعلى تقديم المسؤولين عنها الى العدالة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف موقفا سلبيا إزاء الحالة في بوروندي. وعلى كل الجهات الفاعلة الدولية أن تستخدم الوسائل المتاحة لها للإسهام في استقرار البلد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار الأمين العام تمديد فترة الحضور السياسي للأمم المتحدة في بوروندي الى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. ويرى الاتحاد الأوروبي أن حضور الأمم المتحدة يمكن أن يسهم إيجابيا في التوصل الى تسوية سلمية للصراع. ويظل الاتحاد مستعدا لدعم الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة العامة في مهمتهما لتيسير استعادة الحكم الدستوري وتعزيز السلام والمصالحة وسيادة القانون. ويطالب الاتحاد الأوروبي حكومة بوروندي بأن تواصل تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولا سيما مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ولمجلس الأمن دور خاص في مساعدة بوروندي ومواطنيها على التوصل الى حل سلمي لهذه الأزمة.

ووفقا للاستراتيجية "الإنسانية المعززة" التي تقررت في اجتماعات المانحين في أوتاوا ونيويورك، قدم الاتحاد الأوروبي ١٥ مليون وحدة نقد أوروبية (يورو) على هيئة مساعدة إنسانية في عام ١٩٩٨، وخصص في هذا العام قرابة ١٠ ملايين يورو وبالإضافة الى هذا قدمت مساهمات ثنائية.

وعلاوة على هذا، سيعاد تنشيط مشروعين إنمائيين معلقين، وخصص ٤٨ مليون يورو لبرنامج لإعادة التأهيل يستهدف إعادة توطين المشردين وإعادة إدماجهم. وقدم الاتحاد الأوروبي دعمه المالي لعملية سلام أروشا، ونطالب الدول أيضا بأن تقدم دعمها المالي لهذه العملية.

ونحن على استعداد لتقديم المزيد من الدعم للمصالحة والتعمير وإرساء الديمقراطية في بوروندي. وفي هذا السياق فإن لرغبة واستعداد الأطراف للمشاركة الكاملة في عملية السلام دورا محوريا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديرنا لرئاستكم، سيدي،

لمبادرتكم بعقد مناقشة عامة في مجلس الأمن بشأن الحالة في بوروندي.

فالنرويج يساورها قلق عميق إزاء الزيادة الأخيرة في العنف في بوروندي، وخاصة في جنوب بوجمبورا والمناطق المحيطة بها. ونرى أن تصاعد العنف هذا يجب أن يتوقف.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية خاصة لمنع حدوث مأساة إنسانية أخرى في هذه المنطقة. ولذلك تعتقد النرويج أن الأمم المتحدة ينبغي لها بل ويمكنها أن تقوم بدور أنشط في سبيل ضمان السلم والاستقرار في بوروندي.

وقد ظلت النرويج تؤيد لعدة سنين جهود السلم والمصالحة في بوروندي كما أنها ظلت أحد المساهمين الماليين الرئيسيين في عملية أروشا. وفي هذه السنة قمنا حتى الآن بتحويل مبلغ ٤,٥ مليون دولار أمريكي للمساعدة الإنسانية في بوروندي، وتم تحويل مبلغ ٤,٧ مليون دولار أخرى عن طريق منظومة الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى استجابة للنداءات الإقليمية الصادرة عن الأمم المتحدة. ومراعاة للحالة الصعبة للغاية وضرورة دعم جهود الإنسانية لاستعادة السلم في بوروندي، فإننا نفكر أيضا في تقديم دعم إضافي في المستقبل القريب.

وقد قوبلت وفاة المعلم نيريري بأسى شديد. فقيادته، بوصفه أول رئيس دولة لجمهورية تنزانيا المتحدة، وكصانع للسلام في المنطقة، قد أسهمت إسهامات خالدة في سبيل تهيئة عالم أفضل. وسنفتقده جميعنا فقدا كبيرا.

وحكومتي يساورها القلق من أن وفاته في هذا المنعطف الحرج في عملية مفاوضات السلام في بوروندي قد تؤدي إلى فراغ في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة، وهو أمر يمكن أن يزيد من تدهور الحالة الأمنية في بوروندي وأن يتسبب في تصاعد أعمال العنف. ونخشى أيضا من أن ينتشر العنف في بوروندي إلى البلدان المجاورة ويحدث عدم استقرار متزايد في المنطقة برمتها. ولذلك فإننا نحث بقوة جميع الأطراف المعنية على أن تنضم إلى الجهد الرامي إلى أن يعين في أقرب وقت ممكن وسيط جديد يحل محل المعلم الراحل نيريري، وليستأنف أيضا بدون أي تأخير، محادثات السلام في أروشا بطريقة بناءة للتغلب على حالة الجمود الخطيرة التي تمر بها عملية السلام حاليا.

ومن المهم أن ننظر إلى الحالة في بوروندي في سياق الأحداث السياسية في أماكن أخرى في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة في ضوء الحالة المتفجرة حتى الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون من الصعب ضمان السلم والوفاق في بوروندي إذا لم ينفذ اتفاق لوساكا تنفيذا فعالا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك نشعر بالقلق حيال التقارير الأخيرة عن تزايد انتهاكات وقف إطلاق النار في ذلك البلد. ونحث كل أطراف اتفاق لوساكا على أن تحترم الالتزامات التي تعهدت بها في هذا الشأن، كما نحث مجلس الأمن على أن يتابع الحالة في ذلك البلد باهتمام وثيق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل النرويج على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باندورا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يضم وفدي صوته إلى الوفود الأخرى في الإشادة بكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونود أيضا أن نشيد بالمجلس على اهتمامه المتواصل بالحالة في بوروندي، ونشكر مساعد الأمين العام السيد فال على الإحاطة الشاملة التي قدمها للمجلس.

وبالنسبة لبلدنا، فإن هذه الجلسة، تحمل مغزى خاصا وهي تأتي في اليوم الأخير من أيام الحداد الوطني بعد وفاة الرئيس المؤسس، المعلم يوليوس كامبراج نيريري، الذي، بصفته وسيطا، قد عمل بلا كلل في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للمشاكل التي تواجه بوروندي. وإن أنسب ما يمكن أن يوجهه إليه المجلس من تحية في ذكراه هي أن يكرس نفسه من جديد للبحث الحازم عن حل دائم للصراع في ذلك البلد.

إن الحالة في بوروندي لا تزال متوترة وحافلة بالتحدي. وهي لا تزال حالة تتميز بالعنف والمعاناة الإنسانية. ولا تزال تمثل تحديا لبوروندي نفسها، وللمنطقة دون الإقليمية، ولأفريقيا، وللمجتمع الدولي، وفي هذه الحالة لمجلس الأمن.

وينعقد المجلس على خلفية تطورين هامين، هما، وفاة الوسيط المعني بمفاوضات بوروندي للسلام في إطار محادثات أروشا، والأزمة المستفحلة في ذلك البلد. ولذا فإنه لزاما على المجلس أن يُقيِّم أين تقف الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية في بوروندي وماذا يمكن أن يُعمل لتعزيزها بطريقة تعيد تنشيط عملية السلام التي بدأت في أروشا وتدفع بها إلى الأمام.

وعندما بدأت المحادثات بين جميع الأطراف في أروشا، في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، فإن المشاركين في مفاوضات السلام في بوروندي، بما في ذلك أطراف الصراع في بوروندي، قد وقعوا على إعلان للمبادئ وحسن النوايا. وتعهد الموقعون في ذلك الإعلان بالدخول في مفاوضات جدية حتى يتم التوصل إلى حل دائم وعادل للأزمة في بلدهم، وحل الأزمة بالوسائل السلمية، ووضع حد لجميع أشكال العنف؛ وأعلنوا عن وقف أعمال القتال. وحددت الأطراف في الإعلان أيضا خمس مجموعات من الموضوعات لمناقشتها واتفقت عليها وقررت إنشاء لجنة للتعامل مع كل موضوع من الموضوعات. وللتاريخ، فإن الجوانب الخمسة العريضة للمفاوضات كانت هي، أولا، طبيعة الصراع في بوروندي، ومشكلة الإبادة الجماعية والاستبعاد وحلهما؛ وثانيا، الديمقراطية والحكم الرشيد، والترتيبات الدستورية، والمسائل المتعلقة بالعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، والجهاز القضائي، ونظام الإدارة والمؤسسات الانتقالية؛ وثالثا، السلم والأمن للجميع، ومسائل الأمن العام والدفاع، وتوقف أعمال القتال وترتيبات وقف إطلاق النار الدائم؛ ورابعا، إعادة التعمير وإعادة توطين اللاجئين والنازحين، والتعمير الاقتصادي والاجتماعي والتنمية؛ وخامسا، الضمانات اللازمة لتنفيذ الاتفاق الناتج عن مفاوضات بوروندي للسلام.

ومنذ انعقاد الدورة الثانية والموضوعية للمفاوضات في تموز/يوليه ١٩٩٨، وبداية عمل اللجان، فإن عملا كبيرا قد أنجز. فقد تأسس مبدأ التفاوض بصورة راسخة، وتمكنت الأطراف من الإبقاء على آلية أروشا لتلك المفاوضات. أما الاعتداءات المسلحة فإنها، للأسف، لم تنته، ولكن المفاوضات ظلت مستمرة.

وقد أحاطت دول المنطقة علما باستعداد الأطراف البوروندية - ولا سيما الحكومة - للتفاوض، ودعمتها. وفي هذا الصدد، وتقديرا للتقدم الذي أحرز، قررت المنطقة مجتمعة أن تعلق الجزاءات المفروضة على بوروندي في كانون الثاني/يناير من هذه السنة.

ونحن بصفتنا جارا لبوروندي، فإن مصلحتنا الأساسية تتمثل في ضمان أن عملية أروشا، التي أنشئت بصعوبة بالغة والتي أحرزت تقدما يستحق التقدير حتى الآن، قد استمرت وتقدمت بصورة مطردة إلى نتيجة شاملة.

وستكون هناك اتهامات، مثلما وجهت كثيرا الاتهامات إلى بلدي، بأننا ندعم ونستضيف عناصر مسلحة تعمل ضد بوروندي. ونحن نرفض هذا الادعاء بشدة. وقد أعلنا مرارا وتكرارا أن تنزانيا ليست لديها مصلحة في دعم الهجمات المسلحة على بوروندي أو في استضافة أو تدريب أو تسليح خصومها. ونحن ندرك أننا يمكن أن نكون نحن أنفسنا ضحايا لمثل هذه السياسة. وعلاوة على ذلك، فإن حكومتي قد تحدت السلطات البوروندية بأن تقدم دليلا على ادعاءاتها. ولم يظهر أي دليل حتى اليوم، ولن يظهر، لأن الاتهامات باطلة ولا أساس لها. وعلى الرغم من ذلك، فإن تنزانيا، بصفتها جارا مسؤولا، مصممة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بإيواء اللاجئين، والعمل جاهدة، مع بقية دول المنطقة، في سبيل تحقيق السلام في بوروندي. فسلامها هو أيضا سلامنا.

وتم تحقيق تقدم كبير مع اختتام الدورة الرابعة من مفاوضات السلام التي عقدت في أروشا في تموز/يوليه من هذا العام. ولقد أبلغنا في الواقع بأن لجنتين من اللجان قد أنجزتا معظم أعمالهما. ومشاورات المتابعة التي جرت بين الحكومة، والجمعية التشريعية والاتحاد من أجل التقدم الوطني، وحزب الإصلاح الوطني وجبهة إرساء الديمقراطية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية والتي عقدت في دار السلام في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تمكنت من دراسة عدد من المسائل دراسة مفصلة. ومشاورات المتابعة التي كان من المزمع عقدها في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر لم تنعقد بسبب وفاة الوسيط، المعلم نيريري.

فنحن اليوم نقف هنا، فكيف ترى تنزانيا، إذن، الطريق إلى الأمام؟ فبالنسبة لنا، استطاعت عملية أروشا أن تقدم إطار عمل للأطراف البوروندية، لكي تبدأ بالسير على الطريق الصعب الذي لا مفر منه وهو طريق الحوار والتكيف. وتعتقد تنزانيا أن السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في بوروندي ليس جهدا طوباويا. فهو في متناول الأطراف إذا تم تعزيز وتوسيع التقدم الذي تحقق حتى الآن في أروشا. ولذا فإن طريق التقدم في نظرنا كالآتي.

أولا، بما أن عملية المفاوضات قد وصلت إلى مرحلة حاسمة، فإن من الأهمية بمكان ألا نبدد قوة الدفع. ومن المحتمل جدا في حالة السيولة هذه أن تجري محاولات لتوليد انطباع بأنه لم يتحقق سوى القليل من الأمور ذات الأهمية، وبما أنه يجري البحث عن وسيط جديد، فإنه ينبغي إعادة تشكيل العملية من جديد، بل والأسوأ، أن تبدأ من جديد. وينبغي لنا بدلا من ذلك أن نضمن بأن تُدار عملية الانتقال إلى وسيط آخر بطريقة تعزز المكاسب التي حققتها العملية واستمرارها.

وثانيا، إننا لا نرى أي سبب يمنع عملية التفاوض داخل اللجان من أن تبدأ مجددا وفورا. إذ أنه وحتى أثناء اضطلاع المعلم نيريري بمهمة الوسيط كان التطرق إلى لُب المشاورات يتم في هذه اللجان التي كانت قد أنشأتها الأطراف نفسها. واللجان التي كان يترأسها أفراد من جميع أنحاء العالم يتمتعون بخبرة واسعة وبقدر كبير من النزاهة، لا تزال قائمة ولكل منها ولايتها. ويأتي دور الوسيط بوصفه يشرف على العملية ويعقد الدورات العامة. وبالإضافة إلى اللجان، يوجد بنية من الخبراء أيدت حتى الآن عمل اللجان وساعدت الوسيط. ولا نرى أي سبب يحول دون استمرارهما في تقديم الخدمات للعملية حتى مع استمرار المشاورات لتعيين وسيط جديد.

وثالثا، بالإضافة إلى البنية الرسمية للجان، فقد بدأت الأطراف الرئيسية مشاورات غير رسمية لتكميل عملية أروشا. ومرة أخرى، لا يوجد أي سبب يحول دون استمرار هذا الترتيب - وهو ترتيب لا يعتمد، مهما تكن الظروف، على الوسيط.

رابعا، إننا وإذ نستهدف تنشيط عملية التفاوض، فإننا نشعر بالقلق إزاء ازدياد مستوى النشاط المسلح في بوروندي وما يترتب عليه من آثار سلبية على السلم والأمن في هذا البلد وعلى العملية التفاوضية نفسها. ولذا من الأهمية بمكان النظر في أفضل الطرق التي يمكن بها حمل العناصر المسلحة على المشاركة وبسرعة في العملية التفاوضية وهي تمضي قدما. ويتعين علينا أن نعمل من أجل الإسراع بالمشاورات في هذه المجالات وذلك من أجل إنهاء العنف في بوروندي.

خامسا، كان المـُسهل، وهو المرحوم المعلم يوليوس نيريري، قد عينته بلدان المنطقة. وفي الوقت الذي نتكلم فيه الآن تجري المشاورات داخل المنطقة لتعيين وسيط ليكون خلفا له. ويحدونا الأمل بأن يؤدي مؤتمر القمة الإقليمي المزمع عقده عند نهاية هذا الشهر إلى الانتهاء من هذه المسألة. وتدرك المنطقة إدراكا تاما أنه سيتعين عليها لدى تعيين الوسيط الجديد أن تجري مشاورات واسعة بشأن الخيار، وأن تسعى إلى الحصول على موافقة الأطراف البوروندية، بالإضافة إلى المجتمع الدولي ككل، والمنطقة مصممة على ضمان أن يكون الوسيط المعين شخصا يتمتع بمنزلة رفيعة ويوحي بالثقة والائتمان الكاملين للأطراف ويمتلك القدرة على ممارسة إشراف فعال وموحد على العملية التفاوضية.

فما الذي نعتقد إذن أنه يتعين على مجلس الأمن أن يفعله؟ تعتقد حكومة بلدي أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق في بوروندي إلا إذا دفعت الأطراف إلى السير على طريق التفاوض. ونعتقد أنه تم قطع شوط بعيد، حتى وإن كنا نعترف بأنه لا تزال هناك عقبات أساسية تقف في طريق تحقيق هذا الاتفاق. ولذا من الأهمية بمكان أن يعلن المجلس بصورة قاطعة دعمه لعملية أروشا وأن يواصل تشجيع الأطراف على الاستمرار في الحوار وأن يظل ملتزما بمبدأ التسوية التفاوضية. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تظل مشاركة في المشاورات الجارية بشأن إيجاد طريقة للسير قدما في منطقة البحيرات الكبرى.

وثانيا، تعتقد تنزانيا أنه يجب على مجلس الأمن أن يحافظ ويحث على استمرار الدعم لعملية الوسيط وينبغي له أيضا أن يوفر لها الموارد. وأود في هذا الصدد، أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي، باسم هيئة تعيين الوسيط، للبلدان والمنظمات التي قدمت حتى الآن الدعم المالي وسواه من أنواع الدعم لعملية أروشا. ولقد أتاح هذا الدعم المجال أمام العديد من الجهات الفاعلة لكي تشارك في محادثات أروشا، وبخاصة الأطراف الصغيرة في بوروندي.

ثالثا، وأخيرا، تعتقد حكومة بلدي أنه يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بالإعداد لخطة طوارئ تحسبا لما تسفر عنه عملية أروشا. ولقد تعلمنا من حالات أخرى مدى الفواجع التي تقع إذا لم نعد العدة لمواجهتها. وستكون بوروندي بحاجة إلى الدعم في مجال إعادة التعمير وفي بناء المؤسسات التي ستتولى الإشراف على تنفيذ عملية السلام. وسيحتاج شعب بوروندي إلى المساعدة عندما يشرع في إعادة البناء، ومعالجة مشاكل المشردين داخليا والترحيب باللاجئين في المنافي وإعادة توطينهم. وفي المقام الأول، سيحتاج إلى التشجيع والدعم المستمرين من قبل المجتمع الدولي وهو يعمل على تضميد الجراح وإعادة بناء الثقة وإعادة إنشاء بوروندي موحدة وسلمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

الجلسة القادمة لمواصلة مناقشة هذا البند ستعقد فورا بعد رفع الجلسة الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.